الفرع الثالث: فوائد القانون المقارن

تعدّ دراسة الأنظمة القانونية للدول الأخرى نتيجة طبيعية للاتصال الوثيق بين شعوب دول العالم، وتشابك العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي في هذا السياق ترنوا لتحقيق أهداف عدة من قبيل تطوير القوانين الوطنية وتحسينها من جهة وتوحيد القوانين على المستوى العالمي من جهة أخرى.

ويمكن تبيان فوائد القانون المقارن من خلال النقاط التالية:

1 _ وسيلة لتحديث وتطوير القانون الوطني: يحتاج المشرع والباحث في القانون إلى القياس على ما هو موجود في قوانين الدول الأخرى من أحكام مماثلة للاستفادة منها، سواء عند إصدار القانون، أو تعديله، أو عند تطبيقه، وذلك لمعرفة حلولها في المسائل المشابهة التي نظمها القانون الوطني، ومن أجل تحسين قواعد القانون بجميع فروعه وسد النقص فيه وتطويره بما يتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع،

2 ـ وسيلة تحقيق التفاهم بين الأمم: دراسة القانون المقارن تعني دراسة قوانين أجنبية يقارن الدارس بينها وبين قانونه الوطني.

ولما كانت قواعد القانون هي – في العادة – مرآة لصورة الحياة المادية والفكرية في المجتمع الذي تطبق فيه. فإن دراسة قانون بلد ما تقدم عناصر هامة في فهم ومعرفة حياة الناس في هذا البلد، وطريقة تفكيرهم، مما يعنى فهما متبادلا بين الشعوب.

3 _ وسيلة لتوحيد القوانين إقليميا وعالميا: على المستوى الدولي يساعد القانون المقارن في توحيد القواعد القانونية بين الدول رغم التباين في أنظمتها القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وقد جرت محاولات لهذا التوحيد، ولكن نجاحها في الواقع لم يحدث إلا في نطاق ضيق وفي مجالات محددة ومن ذلك توحيد القوانين بالنسبة لبعض الموضوعات المستحدثة، كقوانين الفضاء، والقواعد المنظمة لاستخدام الطاقة النووية (القانون النووي)، وتنظيم التجارة الإلكترونية؛ حيث لا يصطدم التنظيم الموحد لهذه الموضوعات بقوانين وطنية قائمة؛ بسبب حداثة هذه التنظيمات في كل الدول.

كذلك نجحت محاولات التوحيد في مجالات آخري تبدو وحدة القواعد فيها أمرا ضروريا

لطبيعتها الدولية، كنظم وقواعد القانون البحري والقانون الجوي وقوانين حماية الملكية الفكرية. وفي اتجاه توحيد قوانين التجارة ظهرت وسائل آخري، كالعقود النموذجية التي تضعها الاتحادات والهيئات الدولية ذات النفوذ في التجارة الدولية.

ومن جهة أخرى، نجحت محاولات التوحيد، بصورة أفضل في الاتفاقيات الإقليمية، كما هو الحال في اتفاقيات الوحدة الأوربية.

4 – وسيلة لتطوير أفق وفكر رجال القانون: بالنسبة للباحث ورجل القانون وكل من له علاقة نظرية أو عملية به، يوسع القانون المقارن من أفقه ومن مجال رؤيته، ويزوده بثقافة قانونية واسعة تساعده على استيعاب التغيرات الاجتماعية وتعطيه القدرة على التعامل معها، كما تقيه الوقوع في الجمود والتصلب.

المطلب الثاني: طبيعة القانون المقارن طبيعة دراسة الأنظمة القانونية

اختلف الفقهاء حول تحديد طبيعة القانون المقارن فالبعض يرى أنه علم مستقل بذاته؛ غايته الوصول لقانون عالمي موحد. والبعض الآخر يعتبره منهجية وطريقة لدراسة الأنظمة القانونية المختلفة.

الفرع الأول : القانون المقارن علم

يرى أنصار اعتبار القانون المقارن علمًا مستقلا أنه علم له أصوله ومنهاجه؛ أحدهما وصفي قوامه تحليل الأنظمة القانونية المنتسبة لعائلات قانونية مختلفة والآخر تركيبي يقوم على إظهار وتتبع العوامل السياسية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية؛ لبيان أثرها في إنشاء القواعد القانونية وقد تزعم هذا الاتجاه كل من الفقيه "سالي" و "لامبير"

الفرع الثاني: القانون المقارن طريقة

يرى آخرون أن القانون المقارن يفتقر لمقومات اعتباره علمًا وهو طريقة منهجية لدراسة الأنظمة القانونية، من حيث كونه لا يهدف لاستخلاص نظام موضوعي لقواعد قانونية قابلة للتطبيق كما أنه لا يعتبر فرعًا من فروع القانون وقد تزعم هذا الاتجاه الفقيه "اهرينج ihring " والفقيه "روني دافيد René David"

الفرع الثالث : القانون المقارن علم وطريقة

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن القانون المقارن يعتبر علما ومنهجا أي علما وطريقة في آن واحد فهو علم له طريقة ومنهج خاص به يمهد السبيل لاستخدام الطريقة المقارنة، ذلك أن المنهج والعلم مترابطان، أو هو علم منهجي يستهدف دراسة النظم القانونية لاستخلاص أوجه الشبه والاختلاف وتحديد جوهرها الاجتماعي وشكلها ووظائفها بغية إظهار الاتجاهات المتعارضة والمتناقضة في مختلف نماذج نظم القانون وترجيح بعضها على بعض.

المطلب الثالث : طرق المقارنة ومراحلها

الفرع الأول : أنواع المقارنة

تتم المقارنة في هذا الإطار بين قوانين تنتمي إلى عائلات مختلفة، أو بين قوانين الدولة الواحدة كما قد تتم بين القوانين الوضعية والشريعة، ويمكن تحديد طرق المقارنة على النحو الآتي : المقابلة ، المقاربة المضاهاة و المقارنة المنهجية.

أولا ـ المقابلة: تسمى أيضا بالمجانبة وفيها يضع الباحث النصوص أو الأحكام التي تعالج موضوع معين في قوانين مختلفة جنبا إلى جنب بحيث يقابل بعضها بعضا وبذلك يتعرف الباحث على مواضع التشابه والاختلاف بينها ويقارنها مع قانونه الوطني.

ثانيا ـ المقاربة: يدرس فيها الباحث جوانب التقارب بين القوانين وهي القوانين المتشابهة في الخصائص كالقوانين اللاتينية الجرمانية باستمدادها من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهاج قانوني واحد يجعلها قابلة للمقارنة.

ثالثا ـ المضاهاة(المعارضة)

تقوم على تبيان أوجه الخلاف بين منهجين مختلفين كالمنهج اللاتيني الجرماني والمنهج الاشتراكي أو المنهج الأنجلوساسوني.

رابعا ـ الموازنة(المقارنة المنهجية)

وهي طريقة تخضع لمنهج معين يساعد على استخلاص نتائج يمكن التعرف بها على القانون الأفضل بعد دراسة أسباب الاختلاف والتقارب بين هذه القوانين بناء على الظروف التي تحيط بكل قانون.